الأمم المتحدة

A/C.4/64/SR.19

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
3 February 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة التاسعة عشر

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد الناصر ..... (قطر)

المحتويات

البند ٣٣ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع النواحي (تابع)

البند ٢٨ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-58330 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٣٣ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع النواحي (تابع) (A/64/359-S/2009/470 و A/64/494 و A/C.4/64/8)

١ - **السيد إلانغوفان** (الهند): قال إن حفظ السلام لا يزال في صُلب أنشطة الأمم المتحدة. وأضاف أنه تم إشراك الهند في هذه العمليات منذ البداية، فقد أسهمت على مدى السنوات الخمس الماضية بما يزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ فرد لحفظ السلام في ٤٠ عملية للأمم المتحدة. وتواصل تزويد الأمم المتحدة بآلاف الجنود وأفراد الشرطة، بما في ذلك من أجل عمليات بالغة الصعوبة، وكذلك نسبة كبيرة من الموجودات الجوية العاملة. أما التحدي الرئيسي الذي يواجه حفظ السلام، فإنه يتمثل في طبيعة الولايات التي يمنحها مجلس الأمن: فهي واسعة وطموحة جداً وليس لها صلة كبيرة بقدرة المنظمة على الإنجاز. وأضاف أنه يجب أن تكون لعمليات حفظ السلام ولايات واضحة قابلة للتحقيق؛ ولن يكون ذلك ممكناً بدون مشاركة جوهرية من جانب البلدان المساهمة بالقوة البشرية والموارد في عمليات حفظ السلام.

٢ - وأضاف قائلاً إنه من المزعج أن يُترك التفسير الجوهري للولايات لحكم موظفي البعثة في الميدان، الذي يمكن أن يؤدي إلى أوضاع يتعذَّر الدفاع عنها، لا سيما فيما يتعلق بالضباط العسكريين، الذين يعملون على أفضل وجه عند وجود تعليمات وأهداف واضحة. وقد أدت الولايات غير الواقعية إلى حالات اضطر فيها أفراد البعثة التماس المساعدة من الفرق الوطنية، مستخدمين معدات مملوكة لتلك الفرق على نحو لا يتسق مع الإطار القانوني لنشر تلك البعثة.

٣ - ورحب بالتركيز الذي وضعه مجلس الأمن على المشاورات الثلاثية الموضوعية في الوقت المناسب بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة قبل تجديد الولايات بوصفها خطوة في الاتجاه الصحيح. وأشار إلى أن وفده يعترف بالحاجة إلى وضع معايير، لكنه يؤمن بضرورة أن تكون تلك المعايير واقعية وذات صلة ببيئة العمل التي يتم فيها نشر أفراد حفظ السلام وأن تكون مخططاً للعمل. ولا بد من بذل مزيد من الجهود لإشراك البلدان النامية في توفير هذه العقائد والمعايير.

٤ - وقال إن فاعلية إدارة عمليات حفظ السلام في المستقبل تتوقف على قدرتها على تطوير قدرات الحوكمة في البلدان المتضررة. وينبغي، في هذا الصدد، أن يقوم مجلس الأمن على نحو مفيد بإشراك الدول التي شهدت عمليات ناجحة لبناء الدولة بعد إنهاء الاستعمار التي استحدثت مؤخراً قدرات من هذا القبيل شبيهة بالحالة السائدة حالياً في المناطق التي نشرت فيها إدارة عمليات حفظ السلام بعثاتها. كما يحتاج الدعم الميداني لمزيد من التنسيق الداخلي وتوجّه لخدمة العملاء. وهناك حاجة أيضاً لزيادة مشاركة الدول الأعضاء في تسيير أعمال الإدارة المذكورة أعلاه، التي ينبغي أن تخدم كعملية دعم عسكرية لها هيكل قيادة مرن.

٥ - **السيد مانا** (الكاميرون): أعاد تأكيد التزام بلده بالمبادئ الأساسية التي ينبغي أن تحكم أية عملية لحفظ السلام، بما في ذلك موافقة الأطراف وعدم استعمال القوة إلا في حالة الدفاع المشروع عن النفس واحترام ميثاق الأمم المتحدة. وشدد على الحاجة إلى التآزر بين مجلس الأمن والأمانة العامة والجمعية العامة بغية زيادة كفاءة عمليات حفظ السلام، التي تعرضت على مدى العقدين الماضيين لتحول جوهري وتغطي حالياً المراحل الرئيسية للتراعات، بما فيها مراقبة وقف إطلاق النار وحفظ السلام وبناء السلام. غير أن تكلفتها المرتفعة يمكن أن تثبط المشاركة،

لا سيما في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية حالياً. ولذلك يجب على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده، لا سيما وإنه في مناطق كأفريقيا، التي تستضيف الجزء الأكبر من عمليات حفظ السلام، يفاقم تغير المناخ وما يولّده من فقر أسباب النزاع. ومن ثم يجب وجود تركيز أقوى على منع النزاع. وأعرب عن ترحيب الكاميرون بإنشاء مكتب دون إقليمي للأمم المتحدة لوسط أفريقيا قريباً.

٦ - وأشار إلى أنه استجابة لاستنتاجات مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، يعكف الاتحاد الأفريقي ومناطق دون إقليمية مختلفة في القارة على وضع برامج ومشاريع لبناء القدرة، وحث الشركاء على زيادة ما يقدمونه من دعم. وبشأن مسألة التدريب، وجَّه الانتباه إلى حلقة دراسية للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية ستُعقد في ياوندي في تشرين الثاني/نوفمبر بشأن عمليات حفظ السلام. وأضاف أن الكاميرون، إدراكاً منها لأهمية مواجهة تحديات حفظ السلام الحديثة، شرعت عام ٢٠٠٥ في خطة لإنشاء مدرسة دولية لقوات الأمن، كمؤسسة دون إقليمية على نطاق القارة لتدريب العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، تستطيع تعزيز قدرات الدول الأفريقية. والمشروع في مرحلة التنفيذ حالياً؛ ووجَّه الشكر لجميع الدول والمنظمات الشريكة التي دعمت هذا المشروع ودعا الآخرين إلى الانضمام إليهم.

٧ - وأضاف قائلاً إن القارة الأفريقية تأثرت بوجه خاص بحالات الأزمات التي تشكِّل تهديداً للأمن العالمي ويمكن أن تسفر عن كوارث إنسانية، ومنها انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانعدام الأمن على نطاق واسع وعدم الاستقرار السياسي. كما أن حجم القرصنة في خليج عدن، الذي يؤثر على جميع الأنشطة في مناطق شاسعة من المنطقة دون الإقليمية، أظهر للمجتمع الدولي مخاطر التفكك. وعلى الرغم من ارتفاع التكلفة السياسية والمالية والبشرية لعمليات حفظ السلام، فإنها أقل تكلفة من القعود عن العمل؛ ولذلك فإنه يؤيد دعوة الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى وتشاد إلى زيادة الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي إلى تلك البعثة، بوصفه أحد عناصر الاستقرار في وسط أفريقيا.

٨ - وأشار إلى وجود حاجة إلى زيادة الالتزام الإقليمي بصون السلام والأمن العالميين، الذي يتطلب استعداد الدول، في إطار المؤسسات الإقليمية، على القيام بمسؤولياتها بالكامل بدعم من المجتمع الدولي وطبقاً لمبادئ المنظمة. ومن ثم فإنه يشجع تفعيل آليات إدارة الأزمات التي استحدثها الاتحاد الأفريقي والهيئات دون الإقليمية الأخرى. وأضاف أن الكاميرون زادت كثيراً مساهمتها بالأفراد المدنيين والعسكريين في عمليات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، وقدمت، عند الطلب - وستواصل تقديم - الدعم اللوجستي للبعثات في البلدان المجاورة.

٩ - **السيد سانتا كروز أراندیا** (بوليفيا - دولة متعددة القوميات): قال إن حكومته لعبت دوراً نشطاً في عمليات حفظ السلام، من خلال الالتزام بالقواعد الأساسية لقبول الأطراف والحياد وعدم استعمال القوة إلا في حالة الدفاع المشروع عن النفس واحترام سيادة القانون وسيادة الدول. وساهمت بأفراد في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى ٥٠ مراقباً عسكرياً في بعثات مختلفة لحفظ السلام. وتقدم هذه المساعي الدولية المشتركة مساهمة رئيسية في تهيئة الأحوال اللازمة للسلام والاستقرار، التي تعد الشروط الأساسية لتنمية متكاملة متعددة الأبعاد في الدول المتضررة.

١٠ - ومضى قائلاً إن الإصلاحات المقترحة في الورقة غير الرسمية المعنونة ”جدول أعمال لشراكة جديدة: تخطيط أُفق

جديد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام'' ينبغي تنفيذها بالتعاون مع البلدان المشاركة بقوات وأفراد شرطة، ويجب أن ترمي إلى معالجة نُدرة الموارد اللوجستية والمالية بغية تقوية القدرة التنفيذية والهيكل التنظيمي لحفظ السلام، لا سيما في الميدان، ودعم إدارة عمليات حفظ السلام وقيادتها طبقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن تكون البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة جزءاً لا يتجزأ من إعادة الهيكلة في المقر وفي الميدان على السواء من أجل توزيع جغرافي عادل.

١١ - وأثنى على جهود الأمانة العامة لتحسين تدريب الأفراد وكذلك للتقدم المحرز في استحداث عقيدة حفظ السلام وللتفاعل الدائم مع الموظفين على أرض الواقع. وأضاف أن الإنجاز الناجح للبعثات يقتضي مبادئ توجيهية واضحة ودعماً مالياً ولوجستياً وتدريباً، وتحتاج بعثات معينة إلى تنسيق إجمالي أفضل. وأشار إلى أن دولة بوليفيا المتعددة القوميات تدعم إجراءات الأمم المتحدة فيما يتعلق بعدم التسامح عن الاستغلال الجنسي وسوء المعاملة الجنسية، وامتدح التقدم المحرز في القضاء على سوء السلوك ومنع حدوثه، وأعرب عن تأييده للقرار الداعي إلى تعويض ضحايا الاعتداءات الجنسية التي ارتكبها أفراد الأمم المتحدة وتقديم المساعدة إليهم.

١٢ - وأردف قائلاً إن حكومته قلقة إزاء تأخر المنظمة في سداد المدفوعات المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، بما يمكن أن يلطخ هيبة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإنجازاتها. وأعرب عن الأمل في أن يفرز جدول أعمال الشراكة الجديدة مقترحات عملية تمنح معاملة متساوية لجميع البعثات.

١٣ - وبعد أن أعرب عن تضامن وفده مع هايتي ودعمه لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، أكد أن القوات البوليفية الموزعة هناك تدرك تماماً مسؤوليتها عن المساعدة في تحقيق هدف هايتي في التنمية الكاملة والمستدامة. وأعرب، في هذا الصدد، عن أسف بلده للحادث المفجع الذي أودى بحياة أفراد من أوروغواي والأردن أثناء تأدية واجباتهم.

البند ٢٨ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام (A/64/287 و A/C.4/64/L.9)

١٤ - **السيد تيتوف** (الأمين العام المساعد في مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابع لإدارة عمليات حفظ السلام)، قدم تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام (A/64/287)، فقال إنه تم في العامين الماضيين تدمير أكثر من ٤١ مليون من الألغام المخزونة المضادة للأفراد، وتوقف فعلياً إنتاج تلك الألغام وبيعها ونقلها. وتم أيضاً على نحو غير مسبوق تطهير مساحات شاسعة من الأراضي الملغومة والمشتبه في خطرها، وأسهمت الأدوات والوسائل المحسنة للحد من الأخطار في تخفيض عالمي في عدد الإصابات ذات الصلة. وعلى الرغم من أن كثيراً من الدول لم تنضم إلى معاهدة حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد) فإنها تحترم مبادئها الأساسية.

١٥ - وأشار إلى أن دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام المسؤولة عن تنسيق جميع الأنشطة ذات الصلة بالألغام التي يضطلع بها فريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بمكافحة الألغام قد أصبحت حالياً تابعة لمكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابع لإدارة عمليات حفظ السلام. وأضاف أن الأمم المتحدة، وكذلك الحكومات والمجتمع المدني والشركاء العاملين التنفيذيين قطعوا أشواطاً طويلة نحو إنهاء المعاناة الناجمة الألغام الأرضية ومخلّفات

الحرب من الألغام. وانخفضت معدلات الإصابة الناجمة عن الألغام والمخلّفات المتفجرة في عدد من البلدان المتضررة. وتم تطهير الأراضي وإعادتها إلى المجتمعات المحلية. وتم توفير التثقيف الفعال بشأن أخطار الألغام للسكان المعرّضين للخطر. وتزايد الاعتراف بحقوق الناجين وأُسرهم في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي في مجتمعاتهم. كما نمت القدرة الوطنية على إدارة وتنفيذ برامج عمل معقدة بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام وجار إدماجها في خطط التنمية الوطنية، بما فيها أُطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويستمر بوضوح إدراج أهمية النهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات في عدد متزايد من برامج العمل المتعلقة بالألغام. وتنسق منظومة الأمم المتحدة بأسرها الأنشطة ذات الصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام على أرض الواقع وفي المقر على السواء.

١٦ - وأضاف قائلاً ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات رئيسية تواجه الإجراءات المتعلقة بالألغام. ففي الاجتماع التاسع للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأشخاص المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، تمت مناقشة ١٥ طلباً بتمديد المواعيد النهائية لتطهير مناطق الألغام، مما يبيِّن أن التنفيذ التام للاتفاقية لا يزال هدفاً عسيراً. وفي الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وقعت إصابات ناجمة عن الألغام في بلدان عديدة حيث لم تسجَّل واحدة منها. وحدد تقرير عام ٢٠٠٧ بشأن رصد الألغام الأرضية ٤٢٦ ٥ إصابة ناجمة عن الألغام ومخلّفات الحرب من الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة التي تنشط بفعل الضحية؛ وقد قُتل ١ ٤٠١ شخصاً وأُصيب نحو ٤ ٠٠٠ شخص. وعلاوة على ذلك، لا تزال أخطار الألغام الأرضية تعوق الهدف المتمثل في تطهير الأراضي وطرق النقل لتحسين معيشة المجتمعات المحلية في ٧٨ بلداً. وما زال يتعين بعد تدمير نحو ١٤ مليون من الألغام الأرضية المخزونة المضادة للأفراد على نطاق العالم.

١٧ - وأشار إلى أن التقرير استنار بسلسلة من المشاورات الميدانية إلى جانب البرامج التي تديرها دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام والبرامج الوطنية التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، مع مدخلات من أعضاء آخرين في فريق التنسيق المشترك بين الوكالات.

١٨ - وقال إن استخدام الذخائر العنقودية خلّف آثاراً إنسانية وإنمائية كبيرة على المدنيين وعلى حقوق الإنسان أثناء النزاع المسلح وبعده على السواء. ولذلك يحث الأمين العام الدول الأعضاء على التصديق على اتفاقية الذخائر العنقودية أو الانضمام إليها وعلى اتخاذ خطوات فعالة عملاً بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة أو تقييد استخدامها ليتسنى معالجة تأثير الذخائر العنقودية؛ ومواصلة دعم تطوير قدرة الأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات سريعة تتعلق بالألغام المستخدمة مؤخراً في غزة؛ والاعتراف بالدور المحتمل لدائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في تقديم المشورة والمساعدة لعمليات حفظ السلام فيما يتعلق بالأجهزة المتفجرة المرتجلة وغيرها من مخلفات الحرب المتفجرة، وهي مهمة ملحّة للغاية على ضوء الأحداث الأخيرة الواقعة في الصومال وأفغانستان والعراق وغيرها من المناطق التي تضرر فيها أفراد الأمم المتحدة بصورة خطيرة. ودعا أيضاً إلى اتخاذ خطوات ملموسة لكي تصبح للبرامج المتعلقة بأعمال الألغام تأثير متساو على النساء والرجال والأولاد والفتيات وأن يكون لهؤلاء دور متساو في صنع القرار داخل مجتمعاتهم، واستغلال المعدات الميكانيكية الحديثة.

١٩ - وأشار إلى أنه يرد في الفقرات ٣٩-٦٢ من التقرير وصف التقدم المحرز لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الرئيسية

الأربعة المحددة في استراتيجية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام.

٢٠ - ومضى قائلاً إن مشروع القرار A/C.4/64/L.9 يبيِّن التزام المجتمع الدولي ودعمه للمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، مع الاعتراف بمسؤولية الدول الرئيسية عن معالجة مشكلة الألغام الأرضية ومخلَّفات الحرب من الألغام وضمان احترام حقوق الأفراد المتأثرين بها والمجتمعات المتضررة منها. ويقدِّر فريق الأمم المتحدة المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام ما ورد في مشروع القرار من تأييد للجهود المبذولة للنهوض بالمساواة بين الجنسين في برامجه ويرحب بالاعتراف بالدور الذي تقوم به مجموعة واسعة من البرامج والكيانات المتعددة الأطراف والإقليمية والوطنية بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام كجزء من الجهود الإنسانية وإعادة التأهيل والإعمار والجهود الإنمائية. ومع ثروة من الخبرات المكتسبة ومع الدعم المستمر من جانب كثير من الدول وآخرين ممن قدموا التمويل الطوعي الذي لا غنى عنه، يلتزم فريق الأمم المتحدة المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام بإجراء تقييم شامل ومستقل لعمله؛ وقد عقد العزم على مضاعفة جهوده، التي تشمل بصورة متزايدة أجهزة التفجير المرتجلة، وكذلك فائض الألغام المهمل أو غيره من المخزونات غير المرغوب فيها.

٢١ - **السيد أورنيوس** (السويد)، تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة كرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتركيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والارتباط ألبانيا، والجبل الأسود؛ بالإضافة إلى أرمينيا، وجمهورية مولدوفا، فقال إن مؤتمر الاستعراض الثاني لمعاهدة حظر الألغام سيتيح للمجتمع الدولي فرصة لتجديد التزامه القوي بعالم خال من الألغام المضادة للأفراد ولمناقشة التعاون بين جميع العناصر العاملة من أجل تعزيز فاعلية المساعدة في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالألغام. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز في إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة وتنفيذها منذ مؤتمر الاستعراض الأول في عام ٢٠٠٤.

٢٢ - وأضاف قائلاً إن التحديات ما زالت قائمة: فالدول البالغ عددها ٣٩ التي ليست بعد أطرافاً في المعاهدة تواجه أوضاعاً إقليمية غير مستقرة تستخدم فيها عناصر مسلحة غير تابعة للدولة ألغاماً مخزونة، وتودي الألغام ومخلّفات الحرب من الألغام كل سنة بحياة آلاف الضحايا، معظمهم من المدنيين والأطفال. وكثير من الدول الأطراف في حاجة إلى المساعدة من أجل تدمير مخزوناتها وتطهير مناطق الألغام فيها وتحرير مناطق مشتبه في وجود الألغام فيها. أما التحديات بالغة الترويع لكثير من الدول فهي النهوض بمسؤولياتها تجاه الضحايا في سياق مشاكل الإعاقة وحقوق الإنسان الأوسع نطاقاً. وتسليماً بالأعداد الكبيرة من الضحايا، يلزم إدماج مساعدة ضحايا الألغام في أُطر سياسات الدول.

٢٣ - وأشار إلى أن الإجراءات المتعلقة بالألغام لا تزال تحظى بأولوية رئيسية لدى الاتحاد الأوروبي، كما يتبيَّن من دعمه المالي لدوله الأعضاء على مدى السنوات بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام. كما ينظم الاتحاد حلقات دراسية إقليمية وييسّر القيام بزيارات تقنية استشارية للدول الأطراف. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يؤكد أهمية إدماج الإجراءات المتعلقة بالألغام في سياسات التنمية واستراتيجياتها. كما يلزم تقوية التعاون بين القطاعين الإنساني والإنمائي من خلال النهج المنسقة على جميع المستويات. كما يجب إقامة شراكات أقوى بين البلدان المتضررة من الألغام والبلدان المقدمة للمساعدات والمنظمات الدولية، التي يلزم أن تعمل جميعاً معاً على نحو أوثق. وتدعو الحاجة إلى تحسين التنسيق العالمي بين البلدان التي تقدم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام؛ وعلاوة على ذلك،

من المهم جداً الاستفادة من نظم البلدان الشريكة وتعزيز المساءلة والقدرة على التنبؤ.

٢٤ - وقال إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بقوة بتحسين الاستجابات الدولية والإقليمية لعمليات النقل غير المنضبطة للأسلحة التقليدية وتحويلها إلى أسواق غير مشروعة وأيضاً للعواقب الإنسانية للألغام والذخائر العنقودية. ويدعو، في هذا الصدد، إلى اعتماد بروتوكول لاتفاقية الأسلحة التقليدية يشمل جميع القوى العسكرية.

٢٥ - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالاعتراف الوارد في مشروع القرار A/C.4/64/L.9 بضرورة ضمان مراعاة برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام الفوارق الجنسانية والعمرية وتشجيع مشاركة جميع أصحاب المصلحة في برمجة الإجراءات المتعلقة بالألغام.

٢٦ - **السيد نورابوميبات** (تايلند): قال إن تِركة الألغام المضادة للأفراد استمرت طويلاً بعد انتهاء النزاعات وهي تعوق التنمية الاجتماعية وتودي كل عام بحياة آلاف الضحايا الجُدد. غير أنه خلال العقد الماضي، كان هناك تقدماً مطرداً في الإجراءات المتعلقة بالألغام التي اتخذتها وكالات الأمم المتحدة والصناديق والبرامج المعنية، ومن خلال إزالة الألغام والتثقيف بشأن أخطار الألغام وبرامج تقديم المساعدة للضحايا في إطار الاستراتيجية المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام، انخفض معدل الإصابات في كثير من مناطق النزاعات السابقة والنشطة إلى الصفر تقريباً؛ وفي كثير من البلدان تم إدماج برامج الأعمال المتعلقة بالألغام في خطط التنمية الوطنية. وأضاف أن تايلند تشجع الأمم المتحدة على مواصلة العمل بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء من أجل تعزيز الإجراءات المتعلقة بالألغام مع التركيز على بناء القدرة والملكية الوطنية. كما أن التثقيف بشأن مخاطر الألغام ومساعدة الضحايا، بما في ذلك تقديم الخدمات الطبية وإعادة التأهيل يتسمان بأهمية كبيرة؛ ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل مساعدة السلطات الوطنية على استحداث استراتيجيات لمساعدة الضحايا.

٢٧ - وأضاف قائلاً إن جهود تايلند في التثقيف بشأن أخطار الألغام ومساعدة الضحايا تم إدماجها في خطة التنمية الوطنية لضمان تقديم المساعدة للضحايا بطريقة غير تمييزية. وحددت دراسة استقصائية أجرتها الحكومة في عام ٢٠٠٩ وجود نحو ١ ٣٠٠ من الناجين من الألغام الأرضية في البلد وأنهم راضون عموماً عن الخدمات المقدمة إليهم. ومنذ عام ٢٠٠٣، تخلصت حكومته بنجاح من جميع مخزوناتها من الألغام المضادة للأفراد، وأمَّنت، اعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ٧٧ في المائة من المناطق المتضررة من الألغام وأعادتها إلى المجتمعات المحلية لتعزيز سبل المعيشة المحلية والتنمية الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، باتت تايلند قريبة من تحقيق الهدف المتمثل في عدم وجود ضحايا للألغام الأرضية نتيجة إجراءاتها الشاملة في تطهير مناطق الألغام والوعي الوقائي والخدمات المقدمة إلى الضحايا، والمسوحات العامة والتعاون مع الشركاء. وأضاف أن تايلند مستعدة للعمل مع أي شريك مهتم بمجالات التدريب وتقاسم التجارب وتبادل أفضل الممارسات في مساعدة الضحايا. وتعمل تايلند بالتعاون مع عديد من المنظمات غير الحكومية والبلدان في منطقتها لدعم التدريب التقني وتوفير الوحدات الطبية المتنقلة وتقديم الرعاية الطبية إلى ضحايا الألغام في ميانمار وكمبوديا. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، استضافت تايلند بمشاركة اللجنة الأوروبية حلقة عمل بانكوك بشأن تحقيق وجود جنوب شرق آسيا خالية من الألغام والتي حضرها أكثر من ١٣٠ مشاركاً من ١٨ بلداً إلى جانب منظمات دولية كثيرة.

٢٨ - وقال إن التعاون العالمي أساسي حيث أن غالبية البلدان المتضررة من الألغام بلدان نامية أو حتى بلدان مزقتها النزاعات. وطبقاً لحافظة مشاريع الأعمال المتعلقة بالألغام، ستكلف الإجراءات المتعلقة بالألغام أكثر من ٤٥٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٩. وأضاف أن تايلند تدعو الشركاء الدوليين لتقديم المساعدة المالية والدعم التنفيذي والخبرة التقنية إلى البلدان المتضررة.

٢٩ - **السيد أكوينو** (بيرو): قال إن الإجراءات المتعلقة بالألغام تقتضي التزام الدول على مختلف المستويات. وأضاف أن وفده يحث جميع الدول على تكثيف أنشطة تطهير مناطق الألغام؛ ومنع أخطارها ومساعدة ضحاياها، بدعم من الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية والمجتمع المدني فضلاً عن التعاون الدولي.

٣٠ - وأضاف قائلاً إن بيرو، على المستوى المتعدد الأطراف، لا تزال تعمل في مختلف الهيئات المنشأة بموجب معاهدة حظر الألغام الأرضية. كما تقدم المساعدة إلى ما يزيد عن ٣٠٠ من ضحايا الألغام في بيرو. وكرئيسة للجنة الدائمة المعنية بمساعدة الضحايا وإعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي والتوعية بخطر الألغام، تسعى بيرو إلى التماس الدعم من الدول الأطراف من أجل علاج ضحايا الألغام وإعادة تأهيلهم وإعادة اندماجهم اجتماعياً واقتصادياً. وأشار إلى أن بيرو صدَّقت في عام ٢٠٠٩ على البروتوكول الخامس بشأن مخلّفات الحرب من المتفجرات، المرفق بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة معينة، ومن ثم الانضمام إلى جهود المجتمع الدولي في تعزيز الإجراءات الإنسانية الدولية بعد انتهاء النزاع التي تحد من المخاطر وتسهم في تحقيق الوفاق وتقييد الأسلحة وبناء الثقة بين الدول. وأشار إلى أن بيرو تعتزم أيضاً التصديق على اتفاقية الذخائر العنقودية.

٣١ - وقال إن بيرو، على الصعيد الإقليمي، تواصل مع إكوادور تطهير حدودهما المشتركة من الألغام، وستتمكن قريباً من الإعلان عنها منطقة خالية من الألغام. وقدم المجتمع الدولي دعماً كبيراً في هذا الشأن.

٣٢ - وأشار إلى أن بيرو، على الصعيد المحلي، اعتمدت خطة عمل وطنية لإزالة الألغام المضادة للأفراد، استطاعت بموجبها الشرطة الوطنية حتى الآن إزالة أكثر من ٨٠ ٠٠٠ من الألغام المضادة للأفراد؛ كما وضعت خطة لمساعدة ضحايا الألغام ومشروعاً رائداً لتزويدهم بالمساعدة الطبية. وأضاف أن أفراد إنفاذ القانون يقاتلون بقايا المشاركين في حرب العصابات من جماعة الممر المشرق، المتحالفين حالياً مع مهرّبي المخدرات؛ وقد فقد أكثر من ٤٠ ضابطاً حياتهم بسبب الأجهزة المتفجرة المرتجلة بفعل الضحية، والمحظورة بموجب اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، التي نصبها أفراد حرب العصابات لحماية مزارع الكوكا غير المشروعة.

٣٣ - **السيدة هرنانديز توليدانو** (كوبا): قالت إن السلطات الكوبية تنظم بدقة استعمال الألغام التي كانت جزءاً من ترسانتها، وذلك طبقاً للاتفاقية المتعلقة بأسلحة معينة وبروتوكولها الثاني المعدل، ولم تقم بتصديرها مطلقاً. كما أنها ترى أنها ملتزمة بالتعديل الذي أُجري للمادة ١ من تلك الاتفاقية وتراعي أحكامه.

٣٤ - وأضافت قائلة إنها حقيقة معروفة جيداً بأن كوبا تعرَّضت لمدة خمسين عاماً لسياسة عداء مستمر وعدوان على يد القوة العسكرية العظمى، ومن ثم فإن امتلاك الألغام واستخدامها جزء من مفهوم كوبا للدفاع الوطني؛ والشعب الكوبي مصمم على الدفاع عن سيادته واستقلاله ضد التهديدات المستمرة، بما في ذلك احتمال العدوان المسلح. ولذلك فإنه من المستحيل لكوبا التخلي عن استخدام الألغام

لحماية سيادتها وسلامتها الإقليمية، ممارسة لحقها المشروع في الدفاع عن النفس الذي اعترف به ميثاق الأمم المتحدة.

٣٥ - وأشارت إلى أن كوبا ساهمت في الجهود الإنسانية للحد من آثار الاستخدام العشوائي للألغام حيث أرسلت مئات الأطباء للمساعدة في إعادة التأهيل في جميع أنحاء العالم، لا سيما في أفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى. كما تؤمن بأن التعاون الدولي لا ينبغي أن يقتصر على إزالة الألغام بل يجب أيضاً أن يشمل تقديم المساعدة للضحايا. وتعبئة الموارد في الوقت المناسب هام جداً في هذا الصدد. وأضافت أن الدول التي وضعت الألغام في أراضي دول أخرى تتحمل المسؤولية القانونية والسياسية في المساعدة على إزالة الألغام ومساعدة الضحايا. وأشارت إلى أن واجب الأمم المتحدة مساعدة الدول، لا سيما البلدان النامية، على تطوير قدرتها على أداء هذه الأنشطة، كجزء من الاستراتيجية الإنمائية الكلية للأمم المتحدة.

٣٦ - وقالت إن مشروع القرار بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام يعالج البُعد الإنساني لاستخدام الألغام دون الإخلال بالمصالح المشروعة للدول فيما يتصل بترع السلاح والأمن الوطني. ويجب الحفاظ على هذا التوازن. وينبغي أن تواصل القرارات في المستقبل التركيز على البُعد الإنساني وتقديم المساعدة للبلدان المتضررة؛ وثمة جوانب أخرى للمسألة، من بينها مسؤولية هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة كاللجنة الأولى. وأعلنت أن كوبا ستواصل دعم جميع الجهود للقضاء على الآثار الفظيعة للاستخدام العشوائي غير المسؤول للألغام.

٣٧ - **السيد معلول** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن الألغام ومخلّفات الحرب العالمية الثانية من المتفجرات أحدثت معاناة كبيرة وفقدان الحياة وتدمير للممتلكات في بلده، الذي لم يكن طرفاً في النزاع، وأدت إلى عرقلة عملية التنمية. وأضاف أن حكومته أنشأت برنامجاً وطنياً باهظ التكلفة لتطهير مناطق الألغام يغطي أكثر من ٤٠٠ كيلومتر مربع. وأضاف أن الجهود المبذولة خفَّضت كثيراً من الإصابات، على الرغم من عدم وجود خرائط تبيِّن المواقع التي وُضعت فيها الألغام، فضلاً عن أن الصعوبة في تحديد الألغام حالت دون تطهير أماكن الألغام بالكامل.

٣٨ - ومضى قائلاً إنه يجب أن تتحمل البلدان التي وضعت الألغام مسؤوليتها الأدبية وأن تتعاون مع جميع البلدان المتضررة بتقديم الدعم المادي والتقني ودفع تعويضات للأُسر المتضررة. وفي هذا الصدد، فإن وفده ممتن للحكومة الإيطالية لاتخاذها الخطوة الجريئة بالاعتذار رسمياً للشعب الليبي عن الفترة الاستعمارية وتقديم تعويضات لضحايا الألغام وكذلك توفير الخبرة الطبية في مجال الأطراف الصناعية. وأضاف أن وفده يحث الدول الأخرى المعنية على أن تضع خطاً تحت الاستعمار. وأشار إلى أن حكومته بدأت في مساعدة المفوض السامي المعني بإزالة الألغام في تشاد في تطهير الألغام في ذلك البلد.

٣٩ - وأعرب عن ترحيب وفده بتقرير الأمين العام (A/64/287)، لكنه أكد موقفه بأن اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد تجاهلت المسؤولية المباشرة للدول التي وضعت الألغام في أراضي بلدان أخرى. وطالب بمراجعة البروتوكول الخامس للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وتعديله ليشمل آثار مخلّفات الحرب من المتفجرات ومسؤولية الدول التي أنتجت هذه المخلّفات.

٤٠ - وأشار إلى أن التقرير تناول أيضاً استخدام الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة أنواعاً معينة من الألغام. وحث، في هذا الصدد، الأمم المتحدة على وضع نظام صارم لمنع وصول هذه الجماعات إلى الألغام.

٤١ - **السيدة لي منه زاو** (فييت نام): قالت إن العواقب الاجتماعية والاقتصادية المستمرة للألغام ومخلّفات الحرب من المتفجرات موضع اهتمام البلدان المتضررة والمجتمع الدولي. وقد لعبت الأمم المتحدة دوراً هاماً في الجهود المبذولة لإزالة الألغام ومساعدة ضحايا الألغام. وطلبت إلى فريق الأمم المتحدة المعني بالأعمال المتعلقة بالألغام، عند وضع استراتيجيته للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، النظر في الأولويات الجديدة والإرشادات الموصى بها في الجزء الرابع من تقرير الأمين العام.

٤٢ - وأشارت إلى أن حكومتها اعتمدت مجموعة من السياسات والمبادئ التوجيهية والآليات لإزالة الألغام ومساعدة الضحايا. وأضافت أن فييت نام كبلد تحمَّل عقوداً من الحرب وعانى أضراراً من مخلّفات الحرب من المتفجرات والأجهزة المتفجرة المرتجلة، تشاطر المجتمع الدولي شواغله بشأن الآثار التدميرية التي تلحقها الألغام بالمدنيين الأبرياء. وأضافت أنه من المنتظر لعملية تحديد وتقييم المناطق الملوثة في بلدها وتطهيرها وتدمير الألغام أن تستغرق وقتاً طويلاً بسبب قيود الميزانية والموارد البشرية. أما عمليات الجمع والتطهير على نطاق واسع التي تضطلع بها الوكالات الحكومية وأفراد المجتمعات المحلية، فإنها حررت أراض أتاحت عودة سالمة للسكان، لكن تجربة فييت نام تؤكد أهمية التعاون الدولي وتقديم المساعدة إلى الحكومات والضحايا على السواء. وأعربت عن أمل حكومتها في استمرار الحصول على هذه المساعدة.

٤٣ - **السيد أشيكي** (اليابان): قال إن مؤتمر الاستعراض الثاني سيعطي الدول الأطراف الفرصة لاستعراض الإنجازات وتحديد التحديات المقبلة وفي الوقت نفسه لتجديد التزاماتهم الفردية والجماعية إزاء الإجراءات المتعلقة بالألغام. وأضاف أن عدد البلدان الموقّعة على اتفاقية الذخائر العنقودية، ومن بينهم اليابان، يزداد باطراد منذ فتح باب الاتفاقية للتوقيع. وتعالج كلتا الاتفاقيتين الشواغل الإنسانية والإنمائية الناتجة عن الألغام الأرضية والأجهزة التي لم تنفجر بعد.

٤٤ - وأضاف قائلاً إن اليابان لم تكف عن مساعدة البلدان النامية، حيث قدمت منذ عام ١٩٩٨ مبلغ ٣٨٠ مليون دولار إلى ٤٠ بلداً في مناطق مختلفة. وبفضل البحث والتطوير في اليابان فيما يتعلق بآلات إزالة الألغام، تستخدم التكنولوجيا اليابانية في جميع أنحاء العالم، لا سيما في أمريكا الوسطى والشرق الأوسط. واليابان مفتوحة لتلقّي طلبات أخرى لتقديم المساعدة في هذا الشأن.

٤٥ - وأشار إلى أنه من المجالات الملحّة مساعدة الضحايا. وزادت اليابان مساعدتها لضحايا الألغام الأرضية بسبب اهتمامها الملزم بأمن البشر؛ ففي كولومبيا، البلد الذي لديه أكبر عدد من الضحايا، أقامت اليابان مشروعاً مدته خمس سنوات جار تنفيذه لتعزيز إعادة التأهيل الطبي للأشخاص ذوي الإعاقة ولتحسين حصول ضحايا الألغام على الخدمات. وفي لبنان، تقدم اليابان نحو ٣ ملايين دولار للإنعاش الاقتصادي في المناطق المتضررة من الذخائر العنقودية.

٤٦ - وقال إن حكومته ستواصل المساعدة في تدعيم السلام والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في البلدان بعد انتهاء النزاع من خلال الدعم الثنائي بما في ذلك تقديم الآلات وإرسال الخبراء، بالشراكة مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. كما أن مساعداتها تضع في الاعتبار الحاجة إلى تقوية الملكية في البلدان المعنية.

٤٧ - **السيد دِستا** (إريتريا): أعرب عن ترحيب وفده بالتقدم المحرز في تطهير مناطق الألغام ومساعدة الضحايا حيث أن بلده واحداً من أشد البلدان المتضررة من آثار الألغام الأرضية وغيرها من الأجهزة التي لم تنفجر بعد. وأضاف أن أولئك القتلة الصامتين لا يشكلون تهديداً أمنياً

فحسب، بل أيضاً تهديداً بشرياً للملايين في كثير من مناطق النزاعات. ويجب اتخاذ إجراءات لضمان عودة الحياة الطبيعية لسكان إريتريا ولشعوب المنطقة.

٤٨ - وأردف قائلاً إن تطهير مناطق الألغام ليس إجراءً لبناء الثقة فحسب، بل عنصراً أساسياً أيضاً في انتعاش وتنمية طويلة الأجل، ومن ثم جعلت منه حكومته واحداً من أولوياتها الوطنية العليا. وأشار إلى أن هيئة إزالة الألغام في إريتريا مسؤولة عن تطهير الألغام وتيسير عودة الأشخاص المشردين داخلياً وضمان الاستخدام الآمن للأراضي والقيام بأنشطة إنمائية أخرى. ولما كانت الألغام تِركة ٣٠ عاماً من الحرب لنيل الاستقلال ونتيجة النزاع الأخير على الحدود مع إثيوبيا، فإن ثلث المجتمعات المحلية في إريتريا ما زالوا متضررين من الألغام، التي تؤثر على حياة أكثر من ٦٥٠ ٠٠٠ شخص. وعلى الرغم من المساعدة الخارجية المحدودة التي يتلقاها بلده، فإن حكومته تستخدم مواردها الضئيلة للإسراع بتنفيذ برنامج تطهير مناطق الألغام. ومنذ عام ٢٠٠١، قامت بإزالة أكثر من ١١ ٠٠٠ لغم، ونحو ٧٠ ٠٠٠ من الذخائر التي لم تنفجر، وتطهير قرابة ٥٥ مليون متر مربع من الأرض. ولا تزال كثير من الأراضي ملوثة، والناجون والمجتمعات المحلية في حاجة إلى مزيد من المساعدات. وأضاف أن حكومته أولت أيضاً اهتماماً بتثقيف وتدريب جميع المعنيين بدءاً من خبراء الألغام وانتهاءً بالسكان العاديين الذين يعيشون في مناطق تغص بالألغام. وهي تدرك تماماً حاجة ضحايا الألغام لأن يكونوا جزءاً من عملية صنع السلام وأن تتوافر لهم فرص الوصول إلى التنمية.

٤٩ - وقال إن حكومته تعرب عن تقديرها لمشروع التثقيف المتعلق بأخطار الألغام الممول من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ولتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فريقين لإزالة الألغام وتأمل في مواصلة الدعم في هذا الصدد. كما أنها مقتنعة تماماً بأن الكفاح من أجل إزالة الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة يجب أن يتم على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، بأسلوب منسق، لتحقيق نتائج ملموسة.

٥٠ - **السيد جيانغ ينغفينغ** (الصين): قال إن حكومته تولي أهمية كبيرة للشواغل الإنسانية التي تثيرها الألغام الأرضية وتدعم الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة. كما أوفت بإخلاص بالتزاماتها بموجب البروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وهي عضو في فريق الخبراء الحكومي الدولي المنشأ بموجب هذا البروتوكول. وتقدِّر الصين أيضاً الروح الإنسانية لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد وتؤيد أهدافها، كما تواصل اتصالاتها مع الدول الأطراف في الاتفاقية وتبادل الآراء معها. وقد أقامت علاقات وتبادلات للآراء مع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام.

٥١ - ومضى قائلاً إن الصين تؤمن بأهمية تعزيز المساعدات المقدمة إلى كثير من البلدان والمناطق التي تشكل فيها الألغام الأرضية تهديداً خطيراً للحياة والممتلكات وتعوق التنمية الاقتصادية وإعادة التأهيل الاجتماعي. وأضاف أنه ينبغي التعاون بشأن الإجراءات الدولية المتعلقة بالألغام. وهذا التعاون ينبغي أن يقوم على أساس ثلاثة مبادئ: تقديم مساعدات لإزالة الألغام تكون ملائمة للأحوال المحددة والاحتياجات الفعلية للبلدان المتلقية؛ وتعزيز بناء القدرة في البلدان المتضررة من الألغام لكي تستطيع في نهاية المطاف الاعتماد على نفسها بدلاً من المساعدة الخارجية؛ واستكشاف نهج جديدة للتعاون الدولي بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام ليتسنى ضمان فاعليتها.

٥٢ - وأشار إلى أن الصين، كبلد تضرر في السابق من الألغام، يدرك تماماً تلك المشكلة، وظل ينفذ منذ عام ١٩٩٨ برنامجاً دولياً منتظماً طويل الأجل لإزالة الألغام قدم بموجبه

مساعدات لأكثر من ٢٠ بلداً في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في شكل تمويل ومعدات وتدريب. وفي عاميّ ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، عقدت الصين دورات تدريبية لأفراد من أفغانستان ومصر والعراق والسودان، ومنحت تلك البلدان معدات لإزالة الألغام. وأضاف أن الصين تلاحظ بقلق كبير التحدي الذي تواجهه سري لانكا بشأن الألغام الأرضية الذي يهدد إعادة توطين الأشخاص المشردين داخلياً في هذا البلد وإعادة تأهيل البلد، وستقدم الصين المساعدة إلى سري لانكا لإزالة الألغام بأسرع ما يمكن. وقد بيَّنت التجربة أن التقنيات الصينية لإزالة الألغام مأمونة وموثوق بها وأن معداتها لإزالة الألغام كفؤة وفعالة التكاليف. وأضاف أن الصين ستواصل التعاون عن كثب مع جميع الأطراف وستسهم في حل المشاكل الإنسانية الناجمة عن الألغام الأرضية.

٥٣ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): قالت إنه منذ تصديق حكومتها على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في عام ٢٠٠١، أحرزت تقدماً ملموساً في تنفيذ الاتفاقية. وتم وقف استخدام الألغام المضادة للأفراد بصورة دائمة؛ ودُمرت مخزونات كولومبيا من الألغام بأسرها في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤؛ وتم بإشراف القوات المسلحة تطهير ١٢ من حقول الألغام البالغ عددها ٣٤ حقلاً، مع التوقع بتطهير ما تبقى منها بحلول عام ٢٠١١.

٥٤ - وأضافت قائلة إن إنشاء برنامج رئاسي رفيع المستوى لتنسيق أنشطة الوكالات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد والإشراف عليه قد أتاح استحداث استراتيجية شاملة، تتضمن الوقاية المكثفة وتقديم المساعدة إلى الضحايا. ويجري في المناطق المتضررة استعادة الأراضي المنتجة وإعادة توطين السكان وإعادة بناء شبكة الخدمات العامة. ويتيح إعادة تأهيل الضحايا لهم الاندماج الاجتماعي والاقتصادي بالكامل.

٥٥ - وأشارت إلى أن مؤتمر الاستعراض الثاني الذي سوف تستضيفه كولومبيا في كارتاخينا في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، سيكون فرصة للحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي للعمل على تعزيز الاتفاقية والاستجابة لاحتياجات جميع الضحايا من مختلف مناطق العالم الذين أضرّت الألغام بحقوقهم الأساسية وسبل معيشتهم الرئيسية. ومئات الضحايا الجدد كل عام والمساحات الشاسعة من الأراضي التي لا تزال ملوثة، تشهد جميعها على خطورة المشكلة. أما خطة العمل المعتمدة في مؤتمر الاستعراض، القائمة على أساس خطة عمل نيروبي المعتمدة منذ خمس سنوات، فإنها ستعكس الحقائق الجديدة والاحتياجات الناشئة وينبغي أن تعالج التحديات الجديدة.

٥٦ - وقالت إن واحداً من التحديات التي تواجه الاتفاقية، هو استخدام عناصر مسلحة غير تابعة للدولة ألغاماً مضادة للأفراد حيث وجدت أساليب جديدة لإنتاجها واستخدامها بصفة منتظمة دون تمييز. وسوف يتيح مؤتمر الاستعراض فرصة لإدانة استخدام أي شخص ألغاماً مضادة للأفراد، لا سيما العناصر النشطة غير التابعة للدولة، ولتقييم الإجراءات السابقة والخيارات الجديدة. وأضافت أن التعاون الدولي عنصر رئيسي في الإجراءات المتعلقة بالألغام، بل إنه يجب أن تكون البلدان المتضررة، حتى وقت أزمة مالية، قادرة على أن تعوّل على المساعدة التقنية والمالية الملائمة. ويجب أن يتخذ مؤتمر الاستعراض الثاني إجراءً حاسماً لمساعدة الضحايا ومجتمعاتهم وضمان احتواء البُعد الإنساني وحقوق الإنسان بالكامل.

٥٧ - **السيد بادجي** (السنغال): أكد على التكلفة البشرية والاقتصادية الباهظة للألغام، التي تُحدث إصابات بالغة وتؤدي إلى الموت وزعزعة استقرار اقتصادات بلدان كثيرة وتقوض على الدوام الأمن وتعوق تحقيق الأهداف الإنمائية

للألفية. وأشار إلى أن أفريقيا، كالمعتاد، هي القارة التي تضم أكبر عدد من الدول المتضررة.

٥٨ - وقال إنه يجب أن تجري جميع الإجراءات المتعلقة بالألغام في سياق النهج الرباعي الأبعاد للاستراتيجية المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. ولما كانت تلك الاستراتيجية قد قاربت على الانتهاء، فإنه يجب التركيز على خطة العمل التي سوف تُعتمد قريباً في مؤتمر الاستعراض الثاني، الذي ينبغي أن يتبنى نظرة أوسع نطاقاً لتدعيم السلام في البلدان المتضررة وإعادة بناء قواعدها الاجتماعية والاقتصادية الأساسية.

٥٩ - ومضى قائلاً إن قدرة اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد على البقاء يتوقف على الإرادة السياسية للدول الأطراف في الامتثال لبناء الثقة المطلوب والشفافية وتدابير الرقابة من خلال سنّ القوانين وتنفيذها وتقديم التقارير الدورية مما يقتضي تعاوناً دولياً أكثر تكثيفاً. وأضاف أن السنغال تهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم مساعدات مالية وتقنية إلى البلدان المتضررة لكي تستطيع تشكيل قدرة وطنية لتطهير مناطق الألغام والعمل بنشاط على توفير الاحتياجات للضحايا. ولقد أبرز تنفيذ الاتفاقية الترابط بين العناصر الاجتماعية والاقتصادية والصحية والإنمائية في الإجراءات المتعلقة بالألغام وأدى إلى وصم الأقلية المحدودة من الدول التي ترفض التنصل من الممارسات العسكرية والتجارية المرفوضة تماماً. وأشار إلى أن السنغال، شأن جميع الدول الأطراف، لديها موعد نهائي مدته عشر سنوات لإزالة جميع الألغام في أراضيها وتدميرها، لكن نظراً لأنها لم تكمل بعد تطهير مناطق الألغام، فقد مُنحت سبع سنوات إضافية. ومراعاة لذلك، اعتمدت الحكومة استراتيجية وطنية للأعمال المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥ ومبادئ توجيهية للإجراءات المتعلقة بالألغام.

٦٠ - **السيد شولتز** (المراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قال إن الاتحاد مافتئ يقدم خدمات إنسانية لضحايا الألغام المضادة للأفراد حتى قبل اعتماد اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، كما أن شبكته العالمية من الجمعيات الوطنية والموظفين الفنيين والمتطوعين المدربين غطت جميع البلدان والمجتمعات المتضررة، حيث تقدم تدريباً للتوعية بالألغام وتثقيفاً بشأن أخطار الألغام والحد من مخاطرها، بالإضافة إلى الإسعافات الأولية والعلاج الطبي والدعم النفسي والمساعدة الاجتماعية - الاقتصادية لأُسر الضحايا. ويحتفظ الاتحاد بأسمى آيات التقدير لأولئك الذين، في خضم مخاطر شخصية عالية، يعملون بدنياً في إزالة الألغام، وهو عمل بطيء لأن مناطق شاسعة من العالم قد غصت بألغام كثيرة للغاية، ومن ثم فإنه لا يزال من المنتظر حدوث مآسي فردية. أما مساعدة ضحايا الألغام فإنها عملية طويلة الأجل تقتضي تمويلاً طويل الأمد؛ ومن المأمول فيه أن يواصل المانحون التبرع بسخاء.

٦١ - وأردف قائلاً إن المنع وحده هو الذي سيحلّ مشكلة الألغام، بالإضافة إلى وجود حلّ عالمي لتلك المشكلة. ومع ذلك، هناك ٣٩ دولة لم تصبح بعد أطرافاً في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد؛ وهناك واجب أخلاقي بتحقيق الشمولية في المستقبل الأقرب قدر الإمكان. وأشار إلى أن الذخائر العنقودية، شأن الألغام، مدمرة لحياة الإنسان، لكن ٩٥ دولة لم توقّع بعد على اتفاقية الذخائر العنقودية.

٦٢ - **السيد تيتوف** (الأمين العام المساعد في مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابع لإدارة عمليات حفظ السلام): وجَّه الشكر للجنة على مناقشتها البنَّاءة للمسائل الرئيسية، ولاحظ أن معظم التحديات الملحَّة تكمن في معالجة مسألة حماية أفراد الأمم المتحدة والممتلكات من الأجهزة المتفجرة المرتجلة ومواصلة تدمير الذخائر المخلّفة بعد انتهاء حالات النزاع. وأشار إلى أنه بالإضافة إلى المعونة

المالية، يرحب فريق الأمم المتحدة المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام بأية مساعدات أخرى من الدول الأعضاء، سواء في شكل أفراد أو نصيحة أو دروس مستفادة أو دراسات أو بحث تقني أو تقاسم التكنولوجيا أو التدريب أو الدعم الإنساني. وأضاف أن وضع أساس متين للأعمال المتعلقة بالألغام يقتضي مشاركة الجميع – الحكومات وفريق الأمم المتحدة المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام ومنظمة الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية والإنمائية غير الحكومية والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية وعمليات حفظ السلام والمانحين والأفراد.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.